بالجدلي ، وانما يضطر اليه الجدلي اذا استعسر عليه المجيب في الجواب وتنكّر وتصعّب له وامتنع من تسليم المعنى الذي ينتفع به ، فيسئله عن ذلك المعنى باسم مشترك يدلّ عليه وعلى معنى آخر ليس ينتفع به ، فيسلّمه المجيب ظنًّا منه انه انما يدلّ ذلك الاسم على ذلك المعنى الذي لا ينتفع به السائل ، فيلزمه منه السائل المعنى الذي قصده من اول الامر وهذا[١٢] الذي كان امتنع من تسليمه له ، الا ان هذا فعل مغالطي وانما يستعمل في هذه الصناعة والعرض .

واما منفعة القدرة على اخذ الفصول فهي الوقوف على حدّ كل واحد من الاشياء ومعرفته بما يخصّه اذ كان الفصل هو الذي يتميّز به النوع في جوهره عن النوع المقاسم له في الجنس . وقد ينتفع بذلك ايضًا في مواضع الهو هو والغير ، وذلك انه اذا ثبتت[١٣] الفصول ثبتت[١٤] الغيرية .

واما منفعة القوة على اخذ التشابه فانها تكون في ثلاثة اشياء : احدها الاستقراء ، والثاني القياسات التي تخصّ باسم الوضع ، اعني الشرطية ، والثالث اداء الحدود .

اما منفعة ذلك في الاستقراء فظاهرة فأن بمعرفة التشابه بين الاشياء المستقرأة يصحّ الاستقراء ، فأنه متى لم يبن التشابه بينها لم يظهر هنالك استقراء .

واما منفعته في قياسات الوضع فظاهرة لأن بمعرفة اخذ التشابه يتأتي قياس الوضع ، وذلك ان هذا النحو من البيان انما هو على جهة الابدال . وذلك انه متى اردنا ان نبيّن ان شيئًا ما موجود لامر ما او منفي عنه نقلنا ذلك البيان الى شبيه ذلك الشيء[١٥] ، علمًا منا ان الذي يلزم في شبيه ذلك الشيء يلزم في ذلك الشيء بعينه .

واما منفعة ذلك في الحدود فيها يبيّن الجنس القريب الذي يوضع في الحدّ ، كما ان بمعرفة الفصل يتميّز الشيء بما يخصّه .

وبالجملة فلولا[١٦] اخذ التشابه لما امكن الانسان ان يتخلّص له معنى كلي فضلاً عن الذاتي . ولذلك كانت الرياضة في اخذ التشابة والتفصيل هي التي يوقف بها على المعاني الذاتية في القياسات البرهانية .

وقد ينتفع ايضًا بالتشابه في اخذ حدود الاشياء المتباعدة جدًّا بجواهرها اذا[١٧] كانت بينها نسبة ما ، فيوضع ذلك المعنى الذي تباينت[١٨] به كالجنس لها . مثال ذلك انه لما كانت نسبة النقطة الى الخط في المقادير نسبة الوحدة الى العدد في كونها مبدأ ، كنا متى اردنا حدّ النقطة او الوحدة وضعنا هذا التشابه كالجنس لها[١٩] فقلنا في النقطة انها مبدأ الخط ، وفي الواحد[٢٠] انه[٢١] مبدأ العدد .

فهذه هي اللآلات التي بها تستخرج المواضع الجزئية في مطلوب مطلوب من المواضع الكلية التي تذكر[٢٢] فيما[٢٣] بعد .

وهنا انتهى القول في الجزء الاول من هذا العلم .
ومعظم ما ذكرنا من ذلك هو جميع ما في المقالة
الاولى من «كتاب الجدل» لارسطو.